مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٤٥
الأربعاء، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٢
نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيدة بتريا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/1999/955)

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/1999/961)

افتتحت الجلسة الساعة ٢/١٥.

إقرار جدول الأعمال

إقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/1999/955)

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/1999/961)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وإندونيسيا والبرتغال وفنلندا ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للإجراء المتبع اقترح بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وبدعوة من الرئيس شغل السيد العطاس (إندونيسيا) والسيد غاما (البرتغال) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغل السيد داونر (استراليا) والسيدة رازي (فنلندا) والسيد ساتوه (اليابان) والسيد باولز (نيوزيلندا) المقاعد المحجوزة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله.

وأمام أعضاء المجلس تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جاكارتا وديلي الوارد في الوثيقة S/1999/976. وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/977 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة. وقد تلقى أعضاء المجلس صورا من رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية استراليا وسوف تصدر باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/1999/975.

وأفهم أن مجلس الأمن مستعد للتصويت على مشروع القرار (S/1999/977) المعروض عليه. فإذا لم أجد اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

جرى التصويت برفع الإيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. فاعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩).

وأول المتكلمين على قائمتي وزير خارجية البرتغال، معالي السيد جيم غاما، الذي أرحب به وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غاما (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إن موقف البرتغال من الحالة المأساوية في تيمور الشرقية قد شرح لمجلس الأمن بغاية الوضوح يوم السبت المنصرم؛ كما شرح موقف الإدانة الثابت وغير القابل للجدل من المجتمع الدولي للجرائم المرتكبة ضد شعب تيمور الشرقية، على نحو ما أبداه العدد الكبير من المتكلمين الذين أعطيت لهم الكلمة خلال تلك الجلسة. ونحن جميعا شهود على صرخة المهانة التي دوت في أرجاء العالم.

وللأسف فإن أحوال الأمن والأحوال الإنسانية في تيمور الشرقية لم تتحسن منذئذ. بل على العكس، واجهتنا تقارير مزعجة عن استمرار الأعمال الوحشية، والعنف ضد اللاجئين والمشردين داخليا، وعن النقص الشديد في الأغذية والأدوية. وقد اضطرت بعثة الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية إلى الانسحاب ذاتها من مقرها، رغم الضمانات التي قدمتها السلطات الإندونيسية. وحدث الشيء نفسه لبعثة مراقبي البرتغال التي أوفدت بناء على اتفاقات نيويورك.

وهذه الأحداث غير مقبولة على الإطلاق. ثم إنها دليل قاطع على عدم قدرة إندونيسيا على الحفاظ على السلام والاستقرار في الإقليم. وقد سلمت إندونيسيا أخيرا بهذا الواقع. وقد أدى تفجر العنف إلى أن تطالب البرتغال بالإنهاء الفوري لهذه المأساة، وبالتحديد عن

طريق انتشار وجود عسكري دولي في تيمور الشرقية بولاية من الأمم المتحدة.

ولذا نهنئ مجلس الأمن على موافقته على قرار يأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في إطار قيادة موحدة. ونرى تلك خطوة أولى نحو استعادة بيئة أمنية تتيح دونما أي تأخير شروع أهل تيمور الشرقية في إعادة بناء أنفسهم بعيدا عن أي خوف أو تدخل. كما أنها تيسر وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة ماسة إليها.

وسيتعين على القوة المتعددة الجنسيات أن تستجيب للحالة المفزعة على أرض الواقع. ويجب أن يكون هذا هو الشرط الأساسي الوحيد لهيكلها وتكوينها. ويجب أن تكون القوة صلبة وفعالة بما يكفي لا لاستعادة السلام والاستقرار على الفور فحسب، بل وللوفاء أيضا بمتطلبات اتفاقات نيويورك.

إن مسؤولية المجتمع الدولي أن يكفل احترام إرادة شعب تيمور الشرقية دون أي معاناة أخرى. ونحن نحث إندونيسيا على التعاون الكامل مع هذا المسعى، في ضوء القرار الذي أعلنته الحكومة الإندونيسية يوم الأحد.

وتقف البرتغال، من جانبها، على أهبة الاستعداد للمشاركة في هذه القوة المتعددة الجنسيات إلى جانب البلدان الأخرى المعنية التي نقدر التزامها تقديرا عاليا ونثني عليه.

والأزمة الإنسانية في تيمور الشرقية والغربية واحدة أيضا من المسائل ذات الأولوية والملحة. وتشجعنا استجابة وكالات الأمم المتحدة المختصة والكثير من المنظمات غير الحكومية. وما يجري من ملاحقات لأهل تيمور الشرقية الذين يؤخذون قسرا إلى تيمور الغربية يجب وقفه على الفور. ويتعين أن تبدأ فورا أعمال الإغاثة. وهنا أيضا تكون البرتغال مستعدة بالفعل لوزع عملية معونة كبيرة بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وسوف تواصل البرتغال الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقات نيويورك. وعلينا أن نمضي قدما بخريطة طريق الفترة الانتقالية التي تصل في نهاية المطاف بإقامة تيمور الشرقية مستقلة وديمقراطية. وهذا ينطوي على استعادة ثقة شعب تيمور الشرقية في هذه العملية.

ونحن مصممون على مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام، ونرحب بقراره عقد اجتماع ثلاثي في الغد. وبهذه الروح فإن البعثة البرتغالية التي ووفق عليها في الجولة الثلاثية الماضية مستعدة أيضا للوصول إلى ديلي بمجرد توافر الظروف الأمنية المناسبة.

وقد ورد وصف دقيق في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى إندونيسيا عن مدى انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية منذ إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي. ولا يمكن أن تترك تلك الجرائم لتمر بلا عقاب. ويشجعنا في هذا الصدد إعلان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن رئيس إندونيسيا قبِل اقتراحها بإنشاء بعثة تحقيق مشتركة في تلك الانتهاكات. فيتعين متابعة هذه المساعي بدقة.

ولا يوجد شيء على الإطلاق يمكن أن يبرر عمليات إزهاق الأرواح والطرد والتدمير الشامل التي وقعت في تيمور الشرقية. ومع ذلك فإن هذا القرار يعطينا الثقة في أن المجتمع الدولي مصمم على دعم وتنفيذ اختيارات شعب تيمور الشرقية الغالبة وغير القابلة للرد. ويجب أن يكون هدفنا الوحيد الآن هو قيام تيمور شرقية مستقلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو وزير خارجية إندونيسيا، معالي السيد على العطاس، الذي أرحب به وأعطيه الكلمة.

السيد العطاس (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أوضحت إندونيسيا في جلسة مجلس الأمن في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لأعضاء المجلس الجهود التي اضطلعت بها لاستعادة الأمن والسكينة في تيمور الشرقية. وأكد وفدي أن إندونيسيا أعلنت حالة الطوارئ العسكرية في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ووفر هذا الإعلان أساسا قانونيا للتدابير المتخذة لاستعادة القانون والنظام في تيمور الشرقية. وبينما يشارك وفدي في القلق العميق الذي تشعر به الدول الأعضاء إزاء الأحداث التي وقعت في ذلك الوقت، فقد شددنا أيضا على أن سياسة الحكومة الإندونيسية لا ولن تغفر أي شكل من أشكال العنف في أي ظرف من الظروف.

ومنذ ذلك الحين حدثت تطورات هامة. فبعد زيارة قائد القوات المسلحة الإندونيسية، اللواء ويرانتو إلى تيمور الشرقية، عندما صحب البعثة التي أرسلها مجلس

الأمن في ١١ أيلول/سبتمبر للرصد المباشر لأثر إعلان حالة الطوارئ العسكرية، أعادت الحكومة الإندونيسية النظر مجددا في الحالة في تيمور الشرقية. ووجدت الحكومة الإندونيسية أن من المؤسف فعلا أن العنف لم يتراجع نهائيا رغم الجهود المضنية التي بذلتها قوات الدفاع الإندونيسية للسيطرة على الحالة. والواقع أن هناك حدودا لما يمكن أن تنجزه القوات المسلحة في وقت قصير عندما تعمل في ظروف بهذه الصعوبة والتعقيد.

ومن ثم خلصت حكومتي إلى أن الوقت أصبح مناسبا لأن تطلب إلى الأمم المتحدة التعاون في معالجة الحالة الأمنية في تيمور الشرقية. ولذا أعلن الرئيس ب. ج. حبيبي في خطابه إلى الأمة الإندونيسية في ١٢ أيلول/سبتمبر استعدادنا للقبول بقوات حفظ سلام دولية عن طريق الأمم المتحدة تشكّل من دول صديقة بغية استعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية، وحماية الشعب وتنفيذ نتائج الاقتراع المباشر الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس. وشدد على ما يلي:

"لقد أزهقت أرواح كثيرة منذ بداية الاضطرابات وخسر الناس ديارهم وأمنهم. ونحن لا نستطيع الانتظار أكثر من ذلك. وعلينا أن نوقف المعاناة والأسى على الفور."

وبذا لم يكن دافع حكومتي سوى الرغبة الشديدة في السيطرة على الحالة في تيمور الشرقية وإعادتها إلى الوضع الطبيعي. ولم يكن بوسع إندونيسيا أن تسمح باستمرار عمليات القتل وتدمير الممتلكات. وبينما ينتظر شعب تيمور الشرقية تنفيذ المرحلة التالية من اتفاقات ٥ أيار/مايو ينبغي أن توفر له الحماية.

وفي هذا السياق طلب مني الرئيس حبيبي ومن وفدي السفر إلى نيويورك فورا لمتابعة تنفيذ هذا الاقتراح ولمناقشة جوانبه التفصيلية مع مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبهذه الروح من التعاون والمرونة لم تضع الحكومة الإندونيسية أي شروط تتعلق بالقوة المتعددة الجنسيات التي تنشر في تيمور الشرقية. بيد أن ثمة عدة تفاصيل يجري بحثها على عجل بين إندونيسيا والأمم المتحدة في الوقت الحاضر، وأهمها التوضيحات المتعلقة بانتشار القوة المتعددة الجنسيات، بما في ذلك تشكيلها وهيكل قيادتها، وكذلك وسائل التعاون مع تحديد واجبات ومسؤوليات كل من قوات الدفاع الإندونيسية والقوة المتعددة الجنسيات. وهدف إندونيسيا الأساسي من هذه العملية برمتها يبقى كما حدده الرئيس حبيبي وهو زيادة تعزيز فعالية جهودنا المشتركة الرامية إلى استعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية بأسرع ما يمكن.

وكما أكدنا في المجلس في الأسبوع الماضي، فإن إندونيسيا ستواصل أيضا تعاونها مع المنظمات الإنسانية، ومن بينها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، في الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة العاجلة للمشردين داخليا. وتود الحكومة الإندونيسية أن تؤكد للمجلس أيضا أنها ستتخذ الإجراءات المناسبة من أجل سلامة وأمن الذين يقدمون هذه المعونة الإنسانية.

ويلاحظ وفدي مع التقدير، الاستجابة الفورية لهذا الطلب، على نحو ما يعكسه القرار الذي اعتمد لتوه. ونثق أن القرار سيوفر أساسا صلبا لفعالية عمل القوة المتعددة الجنسيات التي نرجو أن يتم نشرها بأسرع ما يمكن. والتي نتوقع منها أيضا أن تساعد في إيجاد بيئة آمنة لفعالية تنفيذ الولاية التي عهد بها إلى القوة المتعددة الجنسيات العاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نرى أيضا أن البلدان الواقعة في منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مهيأة على نحو فريد للعمل في القوة المتعددة الجنسيات حيث أنها تتفهم الخصائص الإقليمية للمشكلة وأبعادها وحساسياتها. وينبغي إيلاء اعتبار خاص إذن لبلدان الرابطة المشاركة في تشكيل هذه القوة المتعددة الجنسيات.

ويتحتم أيضا أن تعمل القوة المتعددة الجنسيات بطريقة نزيهة حتى يتصف وجودها في تيمور الشرقية بالمصداقية. وينبغي أن تسعى الى اكتساب ثقة الأطراف المتصارعة المعنية، فيما تكفل ألا تؤدي أعمالها إلى تفاقم الحالة الصعبة بالفعل. وإندونيسيا، من جهتها، ستتعاون من أجل تيسير إنجاز المهمة الموكولة الى القوة المتعددة الجنسيات.

وأخيرا، تظل إندونيسيا ملتزمة تماما باتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وهي لن تدخر جهدا للمساعدة على كفالة حل مسألة تيمور الشرقية بطريقة سلمية ومشرفة وعادلة. ونحن على ثقة بأن القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩) هو خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في استراليا، معالي السيد إلكسندر دونر، الذي أرحب به. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دونر (استراليا) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أخاطب مجلس الأمن عقب اتخاذ هذا القرار الذي يأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات من أجل تيمور الشرقية. فنحن نشارك هنا في عملية تاريخية أطلقها القرار المشهود للرئيس حبيبي، رئيس إندونيسيا، في وقت سابق من هذا العام وقضى بالسماح لشعب تيمور الشرقية بتقرير مستقبله.

إن الاقتراع الذي نظمته الأمم المتحدة وجرى بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس، شهد نسبة ٩٨,٦ في المائة من الناخبين التيموريين المسجلين يدلون بأصواتهم. وقد أدهشنا جميعا الحماس الذي أظهره شعب تيمور الشرقية لدى التصويت على مستقبله، وشعرنا بالسرور للظروف السلمية عموما التي رافقت ذلك.

لذلك، يشعر المجتمع الدولي بالحزن العميق إزاء العنف الذي تفجر بعد الاقتراع، ولا سيما بعد إعلان نتيجة الاقتراع بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر. وأمام المجتمع الدولي الآن، بطلب من الحكومة الإندونيسية، الفرصة لمساعدة شعب تيمور الشرقية ولكفالة إنجاز العملية التي أنشأها الاتفاق الثلاثي.

لقد رحبت استراليا بقرار الحكومة الاندونيسية القاضي بدعوة قوة متعددة الجنسيات الى المساعدة في استعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية. وإنني لمدرك أن هذا القرار لم يكن قرارا سهلا، وأنا أشيد بالرئيس حبيبي وبحكومته لموافقتهما على أن هذه الطريقة كانت أفعل طريقة للتصدي لانهيار النظام هناك منذ إجراء الاقتراع. وبطلب من الأمين العام، تبدي استراليا استعدادها لقبول قيادة القوة المتعددة الجنسيات التي أذن بها هنا اليوم. ونحن نتطلع الى العمل مع البلدان الإقليمية وغيرها لبناء قوة حقيقية متعددة الجنسيات تساعد، كتدبير مؤقت، على وضع العملية الثلاثية التي أنشأتها الأمم المتحدة على المسار الصحيح حتى يحين انتشار عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تنتشر القوة المتعددة الجنسيات بسرعة. واستراليا تعمل مع مساهمين آخرين من أجل كفالة وصول القوة في أقرب وقت ممكن. ونحن نشجع الدول الأعضاء التي بوسعها أن تفعل ذلك على الإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام في إطار هذا القرار، لتيسير اشتراكنا في القوة من مجموعة واسعة من البلدان.

إن الأحداث التي جرت في الأيام الـ ١٠ الماضية في تيمور الشرقية ولدت أزمة إنسانية ضاغطة في تيمور الشرقية والغربية بفعل التشريد الجماعي للناس. فبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية، تقف استراليا على أهبة الاستعداد للمساعدة في توفير المساعدة الإنسانية الطارئة. والقوة التي أنشئت اليوم سيكون لها دور في تيسير عمليات المساعدة الإنسانية.

والعملية التي أنشأها اتفاق ٥ أيار/مايو تتيح فرصة فريدة لحل مشكلة تيمور الشرقية، وهي مسألة ما فتئت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لربع قرن تقريبا. وكلنا هنا لدينا مصلحة في رؤية أن تصبح تيمور الشرقية مستقرة ومسالمة.

ويؤكد اتخاذ هذا القرار بالإجماع التزامنا المشترك بمستقبل تيمور الشرقية. وإذا أريد لهذا المستقبل أن يكون مسالما، فإن المصالحة فيما بين أبناء تيمور الشرقية ستتصف بالأهمية. ونحن على استعداد للمساعدة في عملية المصالحة كيفما استطعنا إلى ذلك سبيلا. ونحث مختلف المجموعات في تيمور الشرقية على العمل معا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، من أجل أن تضع خلفها أعمال العنف التي جرت في الماضي لما فيه مصلحة الأجيال المقبلة.

وأود أن أشيد بالأمين العام وبموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، برئاسة إيان مارتن. إن أداءهم في ظل ظروف صعبة للغاية يحقق مصداقية لهذه

المؤسسة. ويسرنا أن تتمكن القوة المتعددة الجنسيات المنشأة من مواصلة العمل القيّم الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. واستراليا من المساهمين البارزين في البعثة، وستواصل دعم عمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

إنني أهنئ جميع المشاركين هنا اليوم على النهج التعاوني الذي اتصف به هذا القرار التاريخي. فهو يدل على ما للمجتمع الدولي من عميق الاهتمام والعناية بهذه المسألة.

لقد قال الأمين العام لدى إعلان نتائج الاقتراع إن الأمم المتحدة لن تخذل شعب تيمور الشرقية. والإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن اليوم سيعطي ثقة لشعب تيمور الشرقية بأن المجتمع الدولي سيواصل العمل حتى ينفذ الالتزام المقدس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية ممثلة فنلندا. أدعوها الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة الى الاتحاد الأوروبي وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - وعن البلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن البلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية وهي، أيسلندا وليختنشتاين والنرويج - تؤيد هذا البيان.

يقدر الاتحاد الأوروبي أيما تقدير العمل المكثف الذي قمتم به، سيدي، والوفود الأخرى خلال الأيام الماضية، وهو عمل أسفر عن اتخاذ هذا القرار.

لقد رحب الاتحاد الأوروبي في مناسبات عديدة ترحيبا حارا بنتيجة الاستفتاء الشعبي لشعب تيمور الشرقية بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن التزام إندونيسيا بالتنفيذ الكامل لاتفاق ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ بين البرتغال وإندونيسيا أمر حتمي.

ونحن ملتزمون برؤية شعب تيمور الشرقية يتمتع بالاستقلال الذي اختاره بحرية.

ويدين الاتحاد الأوروبي أشد الإدانة أعمال الرعب العدائية في تيمور الشرقية، وهي الأعمال التي أعقبت إعلان نتيجة استطلاع الرأي الشعبي، والتي ترتكب بمشاركة القوات المسلحة والشرطة الإندونيسية. ونود أن نؤكد مجددا موقفنا ومؤداه أن حكومة إندونيسيا تظل مسؤولة عن الأمن والنظام في الإقليم.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بإعلان الرئيس حبيبي بأن إندونيسيا على استعداد لقبول قوة دولية تساعد في إحلال السلام في تيمور الشرقية، وتحمي سكان الإقليم وتنفذ نتائج استطلاع الرأي الشعبي. وإننا نتطلع إلى الوزع الفوري للقوة الدولية. ويجب أن يستعاد فورا النظام والأمن وحكم القانون. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذه المجلس في وقت مبكر والذي يتيح في المجال أمام الوزع السريع للوجود الدولي. وموقفنا تجاه إندونيسيا سيتوقف على تعاونها الكامل مع القوة الدولية.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغ المجلس بأن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وافقوا في الاجتماع الذي عقدوه في ١٣ أيلول/سبتمبر، على فرض حظر على تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية لفترة أربعة أشهر، ووقف إمدادات الأجهزة التي قد تستخدم في أعمال القمع المحلية أو الإرهاب، وتعليق التعاون العسكري الثنائي. وسيتخذ الاتحاد الأوروبي، في ضوء الحالة التي تعقب هذه الفترة، قرارا بشأن احتمال تمديد التعليق لفترة يتم تحديدها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن الأولوية العاجلة تتمثل في معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة. ونود أن نعرب عن سخطنا العميق إزاء الهجمات التي شُنت على العاملين في المجال الإنساني، وأعضاء الكنائس والمدافعين عن حقوق الإنسان. ونحث الحكومة الإندونيسية على عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يُعرض للخطر حياة الأشخاص المشردين داخليا في إقليم تيمور الشرقية. ونطالب الحكومة الإندونيسية أن تفسح في المجال أمام العودة الآمنة للمنظمات والوكالات الإنسانية الدولية إلى تيمور الشرقية دون إبطاء وأن تتيح إمكانية الوصول بصورة كاملة وفورية أمام الوكالات

الإنســانية فــي تيمور الغربية وفي أماكن أخرى في إندونيسيا. وينبغي أن تتاح لها إمكانية الوصول بصورة آمنة إلى الأشخاص المشردين من أجل إتاحة المجال أمام عودتهم بأمان إلى ديارهم.

وسيتابع الاتحاد الأوروبي بصورة عاجلة تنفيذ إيصال المعونة الإنسانية وتوفير المساعدة الإنسانية لمن يحتاجونها، بالتنسيق مع المنظمات الدولية، ولا سيما برنامــج الأمــم المتحدة الإنمائي. وكذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي دعوة مفوضــة الأمــم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى عقد جلسة استثنائية للجنة حقوق الإنسان. ونطالب أيضا بتشكيل بعثة تحقيق من جانب اللجنة لجمع الحقائق وتحديد المســؤولية عن حملــة الإرهاب التي أعقبت إجراء الاستفتاء.

ويشـــيد الاتحـــاد الأوروبـــي بالأمم المتحدة على اضطلاعها بإجراء الاستطلاع الشعبي، وعلى ما أظهره موظفو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من شجاعة وما اضطلعوا به من عمل خارق في أكثر الظروف تحديا.

فبعـــد التصويـــت المدوي في عملية الاستطلاع الشعبي، يجب أن يمضي استقلال تيمور دون إبطاء، كما هو منصوص عليه في اتفاقية ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وتتطلع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بتيمور الشرقية حالما تنتهي عملية تحقيق الاستقلال.

ونود كذلك أن نؤكد على رغبتنا في رؤية إندونيسيا قوية وديمقراطية وموحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليابان. وأدعـــوه إلـــى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتوجيه خالص تهانئي إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي لقيادتكم أثناء الأسبوعين المنصرمين في توجيه أعمال المجلس بشأن مسألة تيمور الشرقية الصعبة.

وكذلك أود أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء بعثة مجلس الأمن، برئاسة السفير انجابا ممثل ناميبيا، لتوفيرها للمجتمع الدولي ما توصلت إليه من استنتاجات وتقييمات هامة. فوجود البعثة في إندونيسيا خلال الأسبوع الماضي كان حاسما من دون شك إذ أن حكومة إندونيسيا توصلت إلى قرارها الهام في ١٢ أيلول/ سبتمبر.

وأتوجه أيضا بتقديري المخلص إلى أعضاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي كفلت التنفيذ الناجح لعملية الاستطلاع الشعبي في وجه ظروف صعبة. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالعدد الصغير من الموظفين الذين يجهدون في هذه اللحظة بالذات وفي ظل ظروف قاسية جدا من أجل الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وتشجب اليابان بقوة تدهور الحالة الأمنية والأزمة الإنسانية الخطيرة التي نشأت في تيمور الشرقية منذ الإعلان عن نتائج عملية الاستطلاع الشعبي. وإذ تلقى المجتمع الدولي تقارير عن أعمال عنف وتدمير يعجز عنها الوصف وعن تشريد أعداد كبيرة من الناس على مدار أيام عديدة، فقد رحب بالأنباء المشجعة الواردة من جاكرتا أثناء نهاية الأسبوع الماضي. وأود أن انضم إلى أعضاء مجلس الأمن وإلى العديد من الدول الأعضاء في الترحيب بالقرار الشجاع والصعب جدا الذي اتخذه الرئيس حبيبي بقبول قوة دولية لحفظ السلام. وكذلك أشيد بالجهود التي بذلها وزير الخارجية السيد العطاس الذي جاء إلى نيويورك لمناقشة الترتيبات المتعلقة بالوزع المبكر للقوة الدولية.

ويرحب وفد بلدي بقرار المجلس اليوم الذي يأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لاستعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية. ومن الواضح أن هذا القرار ليس إلا خطوة أولى في العملية الصعبة والمعقدة لاستعادة السلام والنظام في تيمور الشرقية وتنفيذ نتائج عملية الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون في تنظيم ووزع القوات الضرورية في أسرع وقت ممكن. وتثني اليابان ثناء جما على تلك الدول الأعضاء، وبخاصة استراليا، التي عرضت تنظيم وقيادة القوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية والمساهمة فيها، والمهمة التي تواجه هذه القوة لن تكون سهلة بالتأكيد، ومن الأساسي جدا أن تمد السلطات الإندونيسية يد التعاون لها بصورة كاملة.

ويرى وفد بلدي أن المهمة المباشرة في تيمور الشرقية ذات وجوه ثلاثة. أولا، يجب استعادة القانون والنظام في تيمور الشرقية بسرعة. ويجب أن تتوقف فورا جميع أعمال الإرهاب. ويجب أن تتوقف فورا عملية ترحيل السكان بالقوة إلى تيمور الغربية. وتقع على عاتق الحكومة الإندونيسية، وبخاصة السلطات العسكرية، مسؤولية جسيمة عن صون الأمن في تيمور الشرقية. وتدعو اليابان السلطات الإندونيسية المعنية إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع القوة المتعددة الجنسيات لتسهيل عملية وزعها وتنفيذ ولايتها.

وثمة مهمة أخرى تتمثل في كفالة تهيئة البيئة المناسبة التي تتيح لموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية العودة إلى تيمور الشرقية وتتيح للبعثة استئناف عملياتها وفقا لاتفاقية ٥ أيار/ مايو الثلاثية. وتشعر اليابان بالقلق بصورة خاصة حيال سلامة موظفي بعثة الأمم المتحدة الذين ظلوا في ديلي والظروف المحيطة بهم.

وأخيرا، يجب أن تنشأ فورا بيئة يمكن فيها الاضطلاع بأمان بالأنشطة الإنسانية وذلك كي يمكن تقديم المساعدة إلى الذين وقعوا ضحايا أعمال العنف والذين دمرت بيوتهم وممتلكاتهم. ونحن نرحب باعتزام الحكومة الإندونيسية قبول مساعدة إنسانية دولية. إلا أنه من الضروري هنا مرة أخرى إنشاء بيئة يمكن فيها للمنظمات الإنسانية أن تمارس أداء مهامها بأمان وبفعالية، وأن تتعاون الحكومة الإندونيسية تعاونا كاملا مع القوة المتعددة الجنسيات في تسهيل عمليات المساعدة الإنسانية.

إن اليابان، بوصفها صديقة حميمة قديما لإندونيسيا، نقلت إلى حكومة إندونيسيا آراءها فضلا عن آراء المجتمع الدولي في أهمية قبول المساعدة الدولية لاستعادة الأمن في تيمور الشرقية. والآن بعد قبول قرار مجلس الأمن، ستواصل اليابان تقديم الدعم والمساعدة للعملية السياسية والإنسانية الرامية إلى استعادة السلم في تيمور الشرقية ولتنفيذ نتائج الاقتراع الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس. وكما أعلن رئيس الوزراء كايزو أوبوشي في ١٣ أيلول/سبتمبر في أوكلاند، تلتزم اليابان ببذل قصارى الجهد لكفالة استقرار تيمور الشرقية. إن حكومتي ستقوم، عن طريق الأمم المتحدة، بتقديم مساهمات مالية للقوة المتعددة الجنسيات وستقدم أيضا مساعدة إنسانية طارئة. ونحن قد عقدنا العزم أيضا على تقديم المساعدة من أجل إعادة تعمير تيمور الشرقية وتنميتها. وستعلن حكومتي تفاصيل مساهمة اليابان في المستقبل القريب جدا.

وعند السعي لتحقيق الأهداف التي ينص عليها قرار مجلس الأمن الذي اتخذ اليوم، يجب أيضا مراعاة أن إندونيسيا نفسها تمر بمرحلة حرجة في عمليتها لإرساء الديمقراطية التي تقوم حكومة إندونيسيا وشعبها بتنفيذها في ظل صعوبات اقتصادية هائلة. والالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون والإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان الذي كرر الرئيس حبيبي الإعلان عنه في ١٢ أيلول/سبتمبر يوضح جليا أن إندونيسيا بلد يشاطر المجتمع الدولي قيمه السامية، ولا بد لنا من الترحيب بهذا الالتزام. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يضع في اعتباره هذه الصورة الأكبر وهو يواصل التصدي لهذه المسألة الصعبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي، وإلى رئيس بعثة المجلس إلى إندونيسيا وديلي.

المتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إن نيوزيلندا ترحب باتخاذ المجلس قرارا هذا الصباح يأذن بنشر قوة متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية استجابة لقرار الحكومة الإندونيسية الداعي إلى إنشاء وجود دولي لحفظ السلام عن طريق الأمم المتحدة. وسيكون بلدي من بين أوائل المشاركين، مع بلدان أخرى من المنطقة.

والسرعة التي سيتم بها ذلك أمر أساسي بالنظر إلى خطورة الحالة الإنسانية في تيمور الشرقية. ونحن نرحب بتعهدات إندونيسيا بالتعاون الكامل في التعامل مع الأزمة. وسيكون لتعاون جميع مكونات الحكومة الإندونيسية أهمية حاسمة لنجاح العملية التي أذن بها هذا الصباح. وقد كانت نيوزيلندا من بين البلدان التي حثت إندونيسيا على دعوة وجود دولي لحفظ السلام. وقد فعلنا ذلك بوصفنا صديقا وشريكا إقليميا، وقد سُررنا باستجابة الحكومة الإندونيسية. وقد سعينا إلى أن تكون استجابتنا للأزمة في تيمور الشرقية مفيدة وبناءة وبعيدة النظر. ونحن نرحب

بدور استراليا في جعل هذه القوة المتعددة الجنسيات ممكنة.

ومع أنه قد اتضحت ضرورة قيام المجلس في هذا الوقت بإنشاء قوة متعددة الجنسيات بالنظر إلى الطابع الملح للحالة، أود أن أسجل توقع نيوزيلندا أن يستعاض عنهـا فـي أقـرب وقت ممكن بعملية لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة، كما ينص القرار. ونحن نتطلع قدما إلى رؤية التوصيات التي سيتقدم بها الأمين العام إلى مجلس الأمن في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢/٥٥